بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــريـــــر

لجنة تقصى الحقائق

بشأن ما أثير حول التمويل الأجنبى

للجمعيات والمنظمات الغير حكومية

التى تمارس نشاطها داخل جمهورية مصر العربية

٤٨

أولاً : الإجراءات :

(١) ورد إلى السيد المستشار/ وزير العدل كتاب السيد الدكتور/ أمين عام مجلس الوزراء المؤرخ فى ٦ يوليو ٢٠١١ للإحاطة بأن مجلس الوزراء قرر بجلسته رقم (١٧) المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٧/٣ أن يتولى سيادته تشكيل لجنة تقصى حقائق حول حجم و استخدامات المعونات الأمريكية الموجهة للمجتمع المدنى المصرى و مدى مشروطية هذه المعونات ، وأن تتولى اللجنة إعداد بيان بملاحظاتها على هذه المعونات ومشروطياتها واستخداماتها للعرض على مجلس الوزراء فى اجتماع قادم. (المرفق رقم ١)

(٢) ورد إلى السيد المستشار/ وزير العدل بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١١ كتاب السيدة وزيرة التخطيط و التعاون الدولى المتضمن اكتشافها قيام الحكومة الأمريكية متمثلة فى هيئة المعونة الأمريكية بتقديم مبلغ ٤٠ مليون دولار فى الآونة الأخيرة تمويلاً لمنظمات المجتمع المدنى المصرى الغير حكومية وكذلك منظمتى NDI و IRI الأمريكيتين غير المسجلتين وغير المصرح لهما بالعمل فى مصر ، وذلك لدعم الديمقراطية حسبما صرحت به السفيرة/ آن باترسون المرشحة لخلافة السفيرة الأمريكية فى القاهرة مارجريت سكوبى فى جلسة استماع فى لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى يوم ٢١ يونيو ٢٠١١.

وأضاف الكتاب الأخير أنه لم يتم التشاور بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية قبل الإعلان وتقديم المبلغ المشار إليه وأن ذلك تم على عكس ما هو متفق عليه مع الجانب الأمريكى بموجب خطابات متبادلة بين السيد وزير الخارجية المصرى الأسبق لنظيره الأمريكى وبين وزيرة التخطيط

والتعاون الدولى بمصر والسفير الأمريكى و التى تنص على قصر التمويل الأمريكى المباشر على المنظمات غير الحكومية المصرية المسجلة فى وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية وفقا للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وعلى المنظمات غير الحكومية الأمريكية التى أبرمت اتفاقا نمطيا مع وزارة الخارجية المصرية يرخص لها العمل فى مصر .

فضلا عن نصها على التزام الجانب الأمريكى بموافاة الحكومة المصرية بجميع الخطوات التى تتخذها الحكومة الأمريكية متمثلة فى بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID لاختيار أو تقديم منح مالية لمنظمات غير حكومية مصرية أو أمريكية. (المرفق رقم ٢)

(٣) وبتاريخ ١٠ يوليو ٢٠١١ و نفاذا لقرار مجلس الوزراء سالف البيان أصدر السيد المستشار/ وزير العدل قراره رقم ٧٢١٨ لسنة ٢٠١١ بتشكيل اللجنة الماثلة لتقصى الحقائق وجمع المعلومات عن تقديم الحكومة الأمريكية مبالغ لمنظمات المجتمع المدنى المصرى و كذلك منظمتى NDI و IRI غير المسجلتين و غير المصرح لهما بالعمل فى مصر بالمخالفة للقوانين. (المرفق رقم ٣)

(٤) وفور تكليف اللجنة بعملها بادرت بمخاطبة مختلف الجهات المعنية لموافاتها بالمعلومات المتوافرة لديها حول الموضوع المطروح فأرسلت خطابات بهذا الشأن إلى كل من وزارة الخارجية والإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة وقطاع الأمن الوطنى وهيئة الرقابة الإدارية ووزارة التضامن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية والمخابرات العامة المصرية ووحدة غسل الأموال بالبنك المركزى المصرى. كما كلف رئيس اللجنة المستشار

الدكتور/ عمر الشريف مساعد وزير العدل للتشريع المستشار الدكتورة/ أمانى البغدادى عضو اللجنة و عضو قطاع التشريع بوزارة العدل بإجراء عدة مقابلات مع بعض المسئولين فى تلك الجهات لاستجلاء المعلومات والتحريات اللازمة وقد قدمت عنها تقريراً تضمن ما يلى :

أولاً : مقابلة السيدة السفيرة / فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى والتخطيط يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٧/١٨ . (الجهة المبلغة)

وقد أسفرت هذه المقابلة عن إدلاء السيدة الوزيرة بالمعلومات الآتية :

- لوحظ فى الآونة الأخيرة أن جهات حكومية أمريكية درجت على استخدام برنامج المعونة الأمريكية للنفاذ داخل مصر واختراقها أمنياً تحت ستار برامج إعانات تقدم للجمعيات الأهلية سواء المرخصة أو غير المرخصة لها بالعمل فى مصر ، بل وأيضاً إلى بعض المنظمات الأجنبية التى توجد لها فروع ومكاتب تعمل فى مصر بدون ترخيص من الحكومة المصرية على الأراضى الوطنية .

وفى ضوء هذا الوضع أضحى من الضرورى قيام الحكومة المصرية بإعادة النظر فى برنامج المساعدات الأمريكية بالكامل لمعرفة مدى الأضرار التى تترتب عليه مقارنة بالفوائد المتحققة من ورائه .

وقد ينتهى الأمر إلى اقتراح تجميد اتفاقية ١٩٧٨ الخاصة ببرنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية لمصر وهو ما كان قد انتهى إليه وزير الخارجية المصرى الأسبق السيد / أحمد أبو الغيط .

- وقد أشارت السيدة الوزيرة إلى أن اتفاقية فيينا التى تنظم العلاقات الدبلوماسية الدولية تلزم السفارات الأجنبية ومن يعملون بها باحترام قوانين الدولة المضيفة ، على حين أن الجهات الأمريكية لا تحترم هذه القواعد فى تعاملها فى الآونة الأخيرة على الأراضى المصرية .

وقد أفادت سيادتها أيضاً أن معهدى الحزبين الديمقراطى والجمهورى NDI , IRI يعملان فى مصر بدون ترخيص وقد افتتحا مكاتب لهما فى القاهرة والإسكندرية بغرض عقد دورات تدريبية للشباب وأنشطة أخرى وذلك بدون أى ترخيص قانونى من الجهات المصرية المختصة .

- ولذلك قد يكون من الضرورى البحث عن صيغة قانونية تلزم كافة الجهات العاملة فى مصر سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة بأن تقدم تقارير دورية عن مصادر التمويل الخارجى التى تحصل عليها وكيفية التصرف فيها ، وذلك ليس بدعة لأنه هو المتبع فى القانون الأمريكى ذاته .

- **وفى نهاية المقابلة قامت السيدة الوزيرة بتسليم اللجنة ملفاً عبارة عن تقرير مقدم من وزارة التخطيط والتعاون الدولى يتضمن صوراً ضوئية لمستندات عن التمويل الأمريكى المباشر لبعض المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى مصر تحت إطار برنامج الديمقراطية والحكم ويشتمل على :**

(١) مذكرة معلومات مقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولى عن التمويل الأمريكى المباشر لبرنامج الديمقراطية والحكم الموجه للمنظمات غير الحكومية منذ عام ٢٠٠٤ تخلص فى أن الحكومة الأمريكية قد استقطعت من برنامج المعونة الأمريكية لمصر مبلغ ٤٠ مليون دولار فى الفترة الأخيرة وقدمتها لمنظمات المجتمع المدنى المصرى بما فى ذلك منظمتى NDI , IRI غير المسجلتين وغير المصرح لهما بالعمل فى مصر لدعم الديمقراطية وذلك دون التشاور مع الحكومة المصرية قبل الإعلان عن المبلغ المشار إليه بما يتعارض مع ما هو متفق عليه بين مصر والجانب الأمريكى فى هذا الشأن بموجب الخطابات المتبادلة فى هذا الشأن بين السيد وزير الخارجية المصرى الأسبق لنظيره الأمريكى وبين وزيرة التخطيط والتعاون الدولى وبين السفير الأمريكى فى القاهرة عام ٢٠٠٤ والتى تنص على قصر التمويل الأمريكى المباشر على المنظمات غير الحكومية المصرية المسجلة فى وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

وعلى المنظمات غير الحكومية الأمريكية التى أبرمت اتفاقاً نمطياً مع وزارة الخارجية المصرية يرخص لها العمل فى مصر .

وقد تضمنت المذكرة المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولى أيضاً أن السيد " جيمس بيفير مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى القاهرة قد أشار أثناء لقائه مع المسئولين فى وزارة التعاون الدولى فى ٣ مايو ٢٠١١ إلى اعتزام بعثة الوكالة الأمريكية فى القاهرة المضى قدماً فى تخصيص مبلغ الـ ١٥٠ مليون دولار لمنظمات المجتمع المدنى وبرامج الديمقراطية رغم رفض الحكومة المصرية لذلك ، كما أفاد السيد / بيفير أن الوكالة الأمريكية غير مسئولة عن عدم تسجيل المنظمات غير الحكومية الممولة من الوكالة الأمريكية فى وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية مضيفاً أن مسئولية التأكد من التسجيل من عدمه هى مسئولية الحكومة المصرية والتى يمكنها منع هذه المنظمات من الحصول على هذه الأموال ، وشدد على أنه ينبغى على الوكالة الأمريكية التأكد من اجتياز هذه المنظمات للشروط الأمنية الأمريكية الخاصة بالتعامل مع منظمات المجتمع المدنى فقط وأشار إلى أنه سوف يتم إخطار الحكومة المصرية بالمنظمات المقدم لها التمويل بعد تخصيص التمويل كل ثلاثة أشهر وهو ما يعنى عدم الالتزام بقصر التمويل على المنظمات المسجلة وكذلك الاستمرار فى تمويل المنظمات الأمريكية حتى وإن لم تبرم الاتفاق المطلوب مع وزارة الخارجية والمنظمات الدولية التى تحظر الخطابات المتبادلة تقديم تمويل لها.

(٢) بيان مبدئى بالمنظمات المقدم لها تمويل أمريكى مباشر فى إطار برنامج الديمقراطية والحكم وبالإطلاع عليه تبين أنه يحتوى على أسماء عدد من المنظمات سواء مقرها خارج البلاد كالمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES والتى مقرها فى واشنطن والمقدم لها تمويلاً قدر بخمسة مليون وستمائة ألف دولار أمريكى عن تسعة شهور فقط بدءاً

من أبريل ٢٠١١ – أو بعض المنظمات التى لها مقار داخل جمهورية مصر العربية .

(٣) بعض البرقيات بالمعلومات الواردة من بعض السفراء المصريين بسفارات براتسلافا عاصمة دولة سلوفاكيا وسفارة واشنطن وبالإطلاع تبين ما يلى :

- **سيناتور ماكين** : يقوم بتنفيذ عدة أنشطة فى مصر من خلال مكتبه التمثيلى فى القاهرة (ماكين يرأس معهد المعهد الجمهورى الدولى **IRI**).
- **IRI** لديه علاقات تعاون مع العديد من الجمعيات الأهلية فى مختلف المدن المصرية (خاصة القاهرة والإسكندرية) جمعية (الأكاديمية الديمقراطية المصرية) .
- أن هناك **مؤسسة Pontis السلوفاكية** (منظمة غير حكومية) لها علاقة بمؤسسة **IRI** ولكنها أى **Pontis** سوف تركز تمويلها على التعامل مع القطاعات المعرضة للخطر **the Vulnerable** .
- وأن مؤسسة **Pontis** هى المؤسسة السلوفاكية التى خصها السفير الأمريكى فى سلوفاكيا بأنها يمكنها تنفيذ مشروعات جادة فى مجال التمويل الديمقراطى فى مصر .

- أن تحركات مكثفة من الجانب الأمريكى تتم (وفق برقية معلومات سفارة مصر فى براتسلافا عاصمة سلوفاكيا) لتمويل مشروعات تنفذها منظمات غير حكومية تابعة لدول سلوفاكيا وبولندا والتشيك والمجر داخل جمهورية مصر العربية .

- مؤسسة **Pontis** السلوفاكية تجرى اتصالات مع منظمات أهلية مصرية وتستضيف ناشطين مصريين .

- برقية تفيد بأن **شريف غنيم** المدير التنفيذى للمجلس المصرى لدعم المنظمات الأهلية **وريهام عفيفى** رئيسة جمعية " مصرية حرة " ومديرة

البرامج بالأكاديمية الديمقراطية المصرية EDA المنشئة عام ٢٠١٠ قد تم استضافتهما فى سلوفاكيا بتمويل من سفارة سلوفاكيا فى مصر يومى ٨ / ١١ يوليو عام .

- وقرر **شريف غنيم** فى مؤسسة Pontis أن الجمعيات الأهلية أصبحت تتمتع بمرونة أكبر فيما يتعلق بقدرتها على التحرك والتعاون مع الشركاء من الخارج وأن التضييق عليهم فى الفترة السابق لم يكن بسبب تشريعات محددة .

- **عبر شريف غنيم** خلال اللقاءات التى تمت عن قناعته بالحد من نفوذ المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية وإبعاد تلك المؤسستين تدريجياً عن الحياة السياسية فى مصر . وأسهب فى استعراض أهمية تمويل ودعم المنظمات غير الحكومية فى شتى المجالات لتصبح قوة قادرة على الحوار بشكل ندى مع باقى السلطات فى مصر .

(٤) شهادة السفيرة آن باترسون أمام مجلس الشيوخ الأمريكى فى شهر يونيو ٢٠١١ والمرسلة من جانب وزارة التعاون الدولى جاء فيها :

- قيام المؤسسة الجمهورية الدولية باستطلاع رأى أوضح أن المصريين يعتقدون بأن العام القادم سيكون أفضل اقتصادياً .
- المؤسسة الديمقراطية القومية NDI والمؤسسة الجمهورية الدولية IRI تم استثمار موارد تقترب من ٤٠ مليون دولار فى هذه المنظمات على مدار الأسابيع القليلة الماضية وأنها منظمات نشيطة فى مصر وبالفعل تلقت هذه الموارد .
- توزيع ٣٥ منحة لمنظمات المجتمع المدنى الصغيرة والكثير منها فى الريف والتى تقوم بأداء ما نقوله (أى الولايات المتحدة الأمريكية) كما أنها تحاول أن تربط شكاوى الناس برغباتهم السياسية .
- وجود طوابير من الناس حول مقار المعونة الأمريكية فى مقابل احتجاج الحكومة المصرية على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية .

- أن أموال تطوير الديمقراطية بلغت ٦٥ مليون دولار .
- حضور ٦٠٠ منظمة جلسات لكيفية تطبيق هذه المنح الخاصة بتطوير الديمقراطية .
- وجود مكتب المفتش العام فى القاهرة والذى يتابع ويراقب المنح الصغيرة.
- وجود تعاون فى هذا المجال من حلفاء مصر فى الخليج وأيضاً بنك الاقتصاد لاروى للإنشاء والتطوير .

وبناء على ما تقدم فقد استخلصت اللجنة من شهادة السفيرة آن باترسون أن مبلغ ٤٠ مليون دولار تم توجيهه بالفعل لمنظمتين فقط هما معهد الحزب الديمقراطى ومعهد الحزب الجمهورى لدعم الديمقراطية فى مصر وأن باقى مبلغ الـ ٦٥ مليون دولار وهو ٢٥ مليون دولار قدم بالفعل لمنظمات أخرى غير معروفة لدعم الديمقراطية أيضاً فى مصر .

وبتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١١ أرسلت السيدة السفيرة / فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى إلى اللجنة مذكرة مؤرخة فى ٢٠١١/٨/٢٢ مرفق بها صورة من كتاب وزارة الخارجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولى بشأن إقرار لجنة المشروعات بوزارة الخارجية السلوفاكية مشروعين لدعم التحول الديمقراطى فى مصر من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدنى.

وذكرت السيدة الوزيرة بالمذكرة المشار إليها أنها قد أبلغت سفير سلوفاكيا فى مصر فى ١٨ الجارى موقف الحكومة المصرية الرسمى بالاعتراض على هذا التمويل الحكومى والذى قررته وزارة الخارجية السلوفاكية من مخصصات مساعدات التنمية الرسمية وهو ما كان يستوجب على الحكومة السلوفاكية إتباع المسار الشرعى والرسمى وهو ما لم يحدث حيث لم يتم التشاور مع وزارة التعاون الدولى

فى هذا الأمر باعتبارها الوزارة المعنية بإدارة مساعدات التنمية وأن الحكومة المصرية تعتبر هذا الأمر غير مقبول .

كما ذكرت السيدة الوزيرة أيضاً أنها وبالإطلاع على صورة ضوئية صادرة من مكتب وزير الخارجية مؤرخة فى ٢ أغسطس ٢٠١١ والمحرر من السفيرة / وفاء بسيم مساعد وزير الخارجية لشئون مكتب الوزير أوضحت أنه من خلال متابعة السفارة المصرية فى سلوفاكيا لتحركات الأطراف الخارجية فى مجال دعم التحول الديمقراطى تبين وجود نشاط للحكومة والمنظمات الأهلية السلوفاكية فى هذا الصدد وذلك بتنفيذ مشروعين يعتمدان على تمويل حكومى سلوفاكى (بند التحديدات السياسية الطارئة فى حساب الاعتمادات الخاصة للمساعدات التنموية) على أن يتم تنفيذهما من خلال المنظمات الأهلية السلوفاكية بالتعاون مع شركاء من المنظمات المصرية وعلى النحو الآتى :

١- **المشروع الأول** : يهتم برفع قدرات المنظمات الأهلية فى مصر فى التواصل وحشد الدعم المالى وتدريب المتطوعين وستنفذه منظمة Pontis السلوفاكية (والتى تترأسها زوجة مدير مكتب المعهد الجمهورى الأمريكى فى أوروبا IRI) فى محافظة أسيوط للتعاون مع " المركز المصرى لدعم المنظمات غير الحكومية " بتمويل قدره ٥٠ ألف يورو .

٢- **المشروع الثانى** : يهدف إلى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدنى فى مجال مراقبة الانتخابات المقبلة " تدريب المراقبين / إعداد كتيبات إرشادية للمراقبين / إعداد تقارير للمراقبين " وستنفذه منظمة (العين المفتوحة) Opchtiansy Oko السلوفاكية بالتعاون مع " المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " بتمويل يصل إلى ٤٠ ألف يورو .

كذلك وأن معلومات السفارة المصرية فى براتسلافا تشير إلى استمرار الاتصالات القائمة بين عدد من المنظمات غير الحكومية السلوفاكية ونظيرتها الأمريكية بشأن تمويل الأخيرة (أى الأمريكية) لمشروعات يتم تنفيذها فى مصر بالتعاون مع منظمات مصر .

ومرفق أيضاً بالأوراق المرسلة من السيدة وزير التخطيط والتعاون الدولى أن عضو المجلس التنفيذى للمعهد الجمهورى الأمريكى IRI والذى يدعى OLIN L.WETHINGTON قد تردد مؤخراً على مصر والتقى فى ٢٧ يوليو الماضى مع كل من السيد عمرو موسى المرشح المعتمد لرئاسة الجمهورية بمقره الانتخابى بالدقى ، والدكتور حسام بدراوى بمستشفى النيل بدراوى بالمعادى ، وقد اضطلع مسئولو فرع المعهد بمصر بالتنسيق مع الدكتور حسام بدراوى الأمين العام السابق للحزب الوطنى المنحل بدراسة كيفية تقديم الدعم له خلال الفترات القادمة بطريقة غير مباشرة .

والاطلاع على الوثائق التى يتم استخدامها فى الدورات التدريبية السابق اضطلاع المعهد بتنظيمها خلال الفترة السابقة فى محافظات مثل (كفر الشيخ الإسكندرية الدقهلية) .

وأن المعهد الجمهورى الأمريكى IRI قد أعد استبيان رأى شارك فيه حوالى ١٢٠٠ مصرى من مختلف الشرائح العمرية والمستويات الاجتماعية عن أهم المشكلات التى تواجه الشعب المصرى وعدة أسئلة أخرى .

وعلى جانب أخر اضطلع مسئولو مكتب المعهد الديمقراطى الأمريكى بمصر بتقديم دراستين بعنوان مصر نحو انتخابات ديمقراطية – مصر من التحرير إلى التحول وذلك للسيد عمرو موسى للاستفادة منهما فى حملته الانتخابية القادمة .

– ويشار أيضاً قيام الأمريكى HANS CHRISTOPTRI HOLZIN (مسئول بالمعهد الجمهورى الدولى IRI) بتوقيع عقد الإيجار للوحدتين الإداريتين السابق اعتزام المعهد استئجارهما كمقر له بمدينة الأقصر بدءاً من أول يوليو الماضى حيث طلب من مالك العقار فتح حساب باسمه (أى باسم مالك العقار) بفرع بنك HSPC) بالأقصر لتحويل مبلغ الإيجار المتفق عليه من خارج البلاد بصورة مباشرة واعتزام مسئولو المعهد إسناد إدارة المكتب بالأقصر إلى الأمريكى MATHEW SHANE LAKIN بدءاً من أول سبتمبر المقبل .

ثانياً : مقابلة العقيد / محمد رمضان ممثل المخابرات العامة المصرية فى مقر إدارة التشريع بوزارة العدل يوم ٢٠١١/٧/٢٠ وتناول فيها ما يلى :

- رصدت المخابرات العامة المصرية العديد من المراكز التى تعمل فى ظاهرها على مجال حقوق الإنسان،وتحصل على تمويل أجنبى/مثل مراكز بن خلدون للدراسات الإنمائية (سعد الدين إبراهيم) (الذى حصل وفقاً للبيان المبدئى لوزارة التعاون الدولى على مبلغ مائة ألف وسبعة وثمانون دولاراً وكذلك الحال بالنسبة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (بهى الدين حسن) ومركز الأندلس لدراسات التسامح (أحمد سميح) .
- أن مركز الأندلس قد تم تقديم بلاغ ضده من قبل صابر أبو خضرة وضد منظمتين عاملتين مع هذا المركز .
- أوضح أن المعهد المصرى الديمقراطى يعمل فى ظاهره على مجال حقوق الإنسان لكنه فى حقيقة الأمر يحصل على تمويل أجنبى وهو خاص بشباب ٦ أبريل إسراء عبد الفتاح ومجموعتها ومقره فى الدقى .
- أن الـ NED منظمة الوقفية الأمريكية تعمل فى مصر وتتبع لوكالة المخابرات الأمريكية CIA وتوجه أموالها للمنظمات التى تعمل فى ظاهرها على حقوق الإنسان .
- وجود العديد من المنظمات التى تعمل فى ظاهرها على حقوق الإنسان إلا أنها تتلقى تمويلاً أجنبياً يثير شبهة استخدامه فى أغراض غير مشروعة/وأشار إلى أن هذه المنظمات مذكورة فى البيان المبدئى المقدم من وزارة التعاون الدولى الذى تم عرضه على سيادته فى الاجتماع وهى كالتالى :

١- جمعية التنمية الإنسانية (٢٣٢٤٥٩ دولار بدءاً من ٢٠١٠) .
٢- مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدنى (٤٢٨١٤٧ دولار من سبتمبر ٢٠١٠) .
٣- مركز التنوير للتنمية وحقوق الإنسان (٢٤٤٧٨٥ دولار بدءاً من أكتوبر ٢٠١٠) .

٤- مؤسسة Freedom house بيت الحرية (٩٠٠٠٠٠ دولار) أبريل ٢٠٠٧) .

٥- Appropriate Communication techniques (ACT) ٢٦٩١٦١ دولار .

٦- AEE ٧٧٠٢٥٤ دولار .

٧- Counter Part International Inc. ٩٩٩٠٧٧ دولار .

٨- Center For Development Studies (CDS) ٩٧٨٤٤٥ دولار .

٩- مؤسسة آفاق جديدة للتنمية الاجتماعية ٤,٣٢٠٠٨٥ جنيه مصرى ، ٨٣٩١٨٥ ألف دولار .

١٠- المجموعة المتحدة (نجاد البرعى) شركة مدينة ٢,٣٢١٣٥٠ جنيه مصرى وحصلت أيضاً على مبلغ ٢,١٦٠٢٤٠ جنيه مصرى ، ٢٥٨٢٤٣ دولار ، ٢٦٢٢٦٩ دولار .

١١- the Iternews Network حصلت على ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار .

١٢- IFES وقد حصلت على تمويل أجنبى عدة مرات منهم ٣٥٠,٠٠٠ دولار ، ١,٣ مليون دولار ، ١,٣٣٠٢٧٨ دولار .

١٣- IRI المعهد الجمهورى الدولى حصل على ٢,٨٤٠٤٩٩ دولار .

١٤- NDI المعهد الديمقراطى الأمريكى حصل على ٩٩٦٩٨٩ دولار .

١٥- Freedomhouse حصل على ٨٧٥٦٣٩ ألف دولار .

١٦- هيئة الإغاثة الكاثوليكية حصلت على ٩٨٧٥٠٥ ألف دولار .

١٧- TI منظمة الشفافية الدولية حصلت على ١,١٤٦٧٣٩ دولار .

١٨- جمعية رواد البيئة ٣١٩٨٩٦ ألف دولار .

١٩- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية حصلت على ١,٠٠٣٩٤٠ مليون دولار .

٢٠- مؤسسة تنمية المجتمع بالجورة (بشمال سيناء) ٦٠٦١٤٨ ألف دولار .

٢١- مركز التنمية ودعم المؤسسية حصلت على ٦١١٨٢٥ ألف دولار .

وحيث أن اللجنة قد تكشف لها من خلال المعلومات التى وصلت إليها عند هذه المرحلة أنه من الضرورى عدم قصر إجراءات التقصى على التمويل الأمريكى فقط وإنما التوسع فى ليشمل أى تمويل أجنبى وعليه فقد أرسلت إلى الجهات المعنية بموضوع التمويل الأجنبى للمؤسسات الغير حكومية والجمعيات الأهلية ..

وجاءت الردود من غالبية تلك الجهات وسوف نعرضها على النحو الآتى :

وزارة التضامن الاجتماعى

تلقت اللجنة خطاب السيد الدكتور/ وزير التضامن والعدالة الاجتماعية المؤرخ فى ١٠ أغسطس ٢٠١١ مرفقا به ملف تضمن ما يلى:

١-بيان بأسماء المنظمات الغير حكومية موضح به جنسيتها و قيمة التمويل والصادر لها تصريح من وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية وتعمل وفقا للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

٢-بيان بأسماء الجمعيات الأهلية الغير حكومية المصرح لها بالعمل من قبل وزارة التضامن والتى استفادت من تمويل خارجى خلال الفترة من ٢٠١٠/٧/١ حتى ٢٠١١/٦/٣٠.

٣-بيان بالمنح و الهبات المالية لبعض الجمعيات المرفوضة و سبب الرفض.

٤-بيان ببعض المنظمات الغير حكومية وغير مسجلة بالوزارة وحصلت على تمويل من جهات أمريكية.

٥-موقف المعهدين الأمريكيين (NDI معهد الحزب الجمهورى و IRI معهد الحزب الديمقراطى).

٦-القواعد المنظمة للسماح للجمعيات و المنظمات الغير حكومية بتلقى تمويل خارجى.

وحيث أنه بمطالعة الملف سالف البيان تبين للجنة بالإضافة إلى البيانات والمعلومات سالف الذكر الملاحظات التالية :

وجود كشف بكافة الجمعيات الأهلية التى تلقت تبرعات من الخارج ، وبيان الجهة المانحة ، و مبلغ التبرع ، وتاريخ موافقة وزير التضامن عليه.

وبفحص الكشف المذكور تلاحظ للجنة أن هناك عدة جمعيات مسجلة وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تلقت تمويل خارجى يثير الانتباه بل يصل الأمر - فى تقدير اللجنة - أنه يثير الاشتباه فى أن يكون ذلك التمويل مخصص حقيقة لغرض الجمعية وذلك بسبب ضخامة مبلغ التمويل ، ووقت حصوله ، ووقت الموافقة عليه من قبل وزارة التضامن الاجتماعى ، وتزامن ذلك كله مع الأحداث التى مرت بالبلاد فى تلك التوقيتات .

والوقائع الجديرة بالذكر والتحرى عنها للوقوف على مدى شفافية التمويل الخارجى وسلامته هى :

أولاً : تمويل مقدم من مؤسسة الشيخ عيد بن محمد آل ثانى من دولة قطر يصل مجموعة إلى (مائة وواحد وثمانون مليون وسبعمائة وأربعة وعشرون ألف وأربعمائة وستة وثمانون جنيهاً مصرياً) لصالح جمعية أنصار السنة المحمدية "المسجلة قانوناً" تمت الموافقة عليه بتاريخ ٢٠١١/٢/٢١ من قبل وزير التضامن الاجتماعى السابق الدكتور على المصيلحي . هذا بالإضافة إلى حصول ذات الجمعية على تمويل آخر مقدم من إحدى المؤسسات الكويتية ، و هى " جمعيه إحياء التراث الإسلامى " بدوله الكويت ، بلغ مقدارها (مائه و أربعة عشر مليون وأربعمائة ثلاثة وتسعون ألف و ستمائة ثلاثة وأربعين جنيهاً مصرياً) ، ليكون مجموع ما تحصلت عليه " جمعيه أنصار السنة المحمدية " وتمت الموافقة عليه بتاريخ

٢٠١١/٢/٢١ مبلغ و قدره (مائتى و ستة و تسعون مليون و مائتى وثمانية عشره ألف وثلاثمائة وأربعين جنيهاً مصرياً) .

*** تبين أن مبلغ ال ٢٩٦ مليون جنيه هو أضخم و أكبر مبلغ يرد فى صورة تبرع من الخارج لجمعيه أهليه فى عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ على مستوى جميع مديريات التضامن الإجتماعى فى الجمهورية ، بل وهو أيضاً أضخم مبلغ يرد (على الإطلاق) كتبرع فى شهر واحد بالمقارنة مع مجموع المبالغ التى ترد لكافه الجمعيات الأهلية على اختلاف أنواعها فى أى شهر طوال عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ .

والجدير بالذكر فى هذا المقام أن كافة محاولات الجهات المانحة تمويل تلك الجمعية من قبل كانت تقابل بالرفض الأمنى . وتلاحظ أيضاً أن الرفض الأمنى لتمويل تلك الجمعية أستمر حتى ٢٠١١/١/٤ وهو آخر رفض يظهر فى أوراق وزارة التضامن الاجتماعى ، ولم يتطرق التقرير المقدم من وزارة التضامن الاجتماعى إلى ما إذا كان قد تمت موافقة أمنية على التمويل بعد هذا التاريخ ، على الرغم أن المذكور فى الأوراق المرسلة من الوزارة أن الموافقة الأمنية لازمة قبل موافقة الوزير .

تبين للجنة أن السيد وزير التضامن الاجتماعى الحالى قد بدأ فى ممارسة عمله بالوزارة فى يوم ٢٠١١/٢/٢٣ .

لذلك فقد أرسلت اللجنة للسيد وزير التضامن الاجتماعى كتاب مؤرخ ٢٠١١/٨/٢٣ للاستفسار من سيادته عما إذا كان قد صدرت موافقة أمنية للجمعية المذكورة لصرف التمويل من عدمه .

كما أرسلت فى ذات الخطاب بعض استفسارات أخرى بشأن جمعيات أخرى وهى: جمعية كاريتاس – الهيئة القبطية الإنجيلية – جمعية محمد علاء مبارك .

و بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٩ ورد كتاب السيد الدكتور/ وزير التضامن و العدالة الاجتماعية جاء فيه أنه استيفاءاً للتقرير السابق الوارد من وزارته و توضيحا فى شأن تلقى جمعية أنصار السنة المحمدية تمويلا أجنبيا بمبلغ مائة وواحد وثمانون

مليون جنيه مصرى بناء على موافقة الوزارة ، أن حقيقة الموضوع هى أن مديرة الإدارة المركزية للجمعيات " عزيزة يوسف مصطفى " قد عرضت بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ مذكرة تحوى دراسة مرفوعة للدكتور على المصيلحى وزير التضامن السابق بشأن ما سبق أن طلبه عن الإفادة بالمنح الواردة للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مرفق صورتها) ، والواردة من الخارج لجمعيات أهلية مثل جمعية أنصار السنة المحمدية بالرغم من سبق رفض الأمن لذلك ، ذاكرة بأن رفض الأمن يكون بدون إبداء أسباب وأن تلـك الجمعيـات ترعى أسراً فقيرة تحتاج إلى المعونة ، وأن الموافقة على المنح يأتى فى إطار اتخاذ كل التدابير والإجراءات الاحترازية لتجنب المزيد من الاعتصامات والمصادمات فى ظل الظروف التى تمر بها البلاد . وانتهت محررة المذكرة بطلب موافقة الوزير على المنح . فوافق – بناءً على تلك المذكرة – الدكتور على المصيلحى وزير التضامن السابق ، بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠، على اعتماد مبالغ التبرعات فى هذا الشأن .

كما تضمن ما أرسله السيد الدكتور وزير التضامن إلى لجنة تقصى الحقائق صورة مذكرة أخرى محررة من عزيزة يوسف مصطفى رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات مؤرخة ٢٠١١/٢/٢٢ ومرفوعة للسيد الدكتور على المصيلحى وزير التضامن السابق تضمنت أنه لما كان الوزير قد وافق بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ على المنح الواردة للجمعيات والمؤسسات الأهلية فإن بعض الجمعيات لها أولوية خاصة نظراً لما تقدمه من خدمات للمستفيدين وسيتم البدء بها ، وهى جمعيات أنصار السنة المحمدية وجمعية الأسرة المسلمة بدمنهور وجمعية الأمل الخيرية بالمنيا .

وقد تلاحظ للجنة أن التأشيرة بالموافقة على ما ورد بهذه المذكرة مؤرخة فى ٢٠١١/٢/٢١ فى حين أن المذكرة محررة فى ٢٠١١/٢/٢٢ وهو ما يثير الشبهة بشأن تلك التواريخ .

ولم تقم وزارة التضامن بالرد على استفسارات لجنة تقصى الحقائق فيما يتعلق بجمعية كاريتاس ، وجمعية محمد علاء مبارك ، والهيئة القبطية الإنجيلية.

وبناءً على ما تقدم وبالتحرى عن نشاط وانتماءات وأغراض جمعية أنصار السنة المحمدية تبين أنها ذات ميول تتصل بالتيار السلفى وأن الأغراض المعلن عنها لدى وزارة التضامن بشأن هذه الأموال هى مساعدة الفقراء وكفالة الأيتام وترميم وإنشاء المساجد ، وهى أغراض لا تتفق مع حجم التمويل الوارد إليها كما أسلفنا ، مما يثير الشبهة فى نشاط هذه الجمعية وما تم صرفه من هذا التمويل المقدم . كذلك تلاحظ للجنة من خلال الأوراق المرسلة من وزارة التضامن أن مبلغ الـ ١٨١ مليون جنيه الذى تم تحويله إلى جماعة أنصار السنة المحمدية قد خصص منه مبلغ ٣٠ مليون جنيه فقط للصرف على كفالة اليتيم ورعاية الفقراء بينما تم توجيه مبلغ ١٣٣ مليون جنيه للصرف على ما تمت تسميته " بقضايا تنموية مختلفة " .

ثانياً : فيما يتعلق بالمنظمات الغير حكومية المصرية أو الأجنبية (الأمريكية) التى تعمل فى برنامج (الديمقراطية والحكم) فقد أفاد البيان المقدم من وزارة التضامن الاجتماعى ما يأتى :

أن وزارة التعاون الدولى خاطبت أكثر من مرة وزارة التضامن الاجتماعى لإعلامها أن " الوكالة الأمريكية " أبلغتها أنها تعتزم تمويل بعض المنظمات الغير حكوميه " منها منظمات مصريه و أخرى أمريكية " ، و جميعها تعمل فـى برنامج " الديمقراطية و الحكم " ، و أن بعض هذه المنظمات الأمريكية إما لديها اتفاق مع " وزارة الخارجية " بالفعل ، أو بصدد إبرام هذا الاتفاق ، ومن ثم تتوافر إمكانية الحصول على ترخيص لها بالعمل فى مصر . و من بين المنظمات التى تم تمويلها ، منظمه المعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكية، ومنظمه المعهد الجمهورى الأمريكية .

أرسلت " وزارة التضامن الاجتماعى " أرسلت أكثر من خطاب إلى وزارة التعاون الدولى مقررة أن المنظمات المشار اليها فى خطابات وزارة التعاون الدولى وهى المنظمة العربية للإصلاح العقابى والمعهد القومى الديمقراطى

الأمريكى والمركز الدولى للصحفيين لم تحصل على ترخيص بمزاوله النشاط فى مصر وفق أحكام القانون ٨٤ لسنه٢٠٠٢ ، فضلاً عن أن " الجهات الأمنية " رفضت أى تعاون مع "منظمه المعهد الديمقراطى " الأمريكية الجنسية .

قامت وزارة الخارجية " شئون المنظمات غير الحكومية " بمخاطبة وزارة التضامن الاجتماعى لإعلامها أن منظمه المعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكية الجنسية قد تقدمت بطلب فتح فرع لها فى مصر وفقاً لأحكام القانون ٨٤ لسنه٢٠٠٢ ، وأن هذه المنظمة تعتمد فى تمويلها على الحكومة الأمريكية والأمم المتحدة ، وأن هذه المنظمة بدأت النشاط فى مصر عام ١٩٩٥ وساهمت فى تدعيم العديد من المنظمات الغير الحكومية المصرية مما أدى إلى تشجيع المواطن المصرى على الإدلاء بصوته فى الانتخابات وتدعيم المشاركة السياسية للمرأة . كما أن المنظمة الأمريكية ذاتها دعمت المركز المصرى لحقوق المرأة فأصبح من أكبر المنظمات الداعمة للمشاركة السياسية للمرأة على مستوى العالم ، و أيضاً أعدت برنامج فى الولايات المتحدة لتدريب صحفيين من " قناة النيل للأخبار " و " وكاله أنباء الشرق الأوسط " . وأعدت برنامج لرفع مهارات المرأة فى المشاركة السياسية وتم تنفيذه فى " عمان " وكانت به وفود من مصر و غزه و و العراق و لبنان و الأردن .

ويتضمن ذات الخطاب المرسل من وزارة الخارجية إلى وزارة التضامن أن المنظمة سالفة الذكر حصلت على تمويل من " مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر " من أجل أن تبدأ برنامجها فى مصر عام ٢٠٠٥ ، وأن هذا البرنامج خاص بمراقبه الانتخابات و تدريب شبكه قوميه من مراقبين متطوعين من المجتمع المدنى لكتابه تقارير فى هذا الصدد وإجراء استطلاعات رأى للمواطنين ، و عمل تقييم للقدرات التنظيمية للأحزاب السياسية فى مصر . . . الخ و فى نهاية الخطاب المشار يرجو محرره ممثل وزارة الخارجية المصرية الإفادة بالرأى من وزارة التضامن الاجتماعى حول رغبه المنظمة الأمريكية سالفة الذكر فى فتح فرع لها فى مصر وفقاً لأحكام القانون .

أرسلت " الإدارة المركزية للجمعيات و الاتحادات بوزارة التضامن " إلى اللجنة مذكرة مفادها أن " المعهد الوطنى الديمقراطى" و كذلك "معهد الحزب الجمهـورى " غيـر مسجليـن للعمـل فى البلاد وفقاً للقانون المصرى، و أن " المعهد الوطنى الديمقراطى " سبق أن طلب العمل رسمياً داخل مصر منذ عام ٢٠٠٥ ، و أن " وزارة التضامن الاجتماعى " أفادت بأن أهداف هذا المعهد تتفق و أحكام القانون ٨٤ لسنه٢٠٠٢ ، إلا أن الإجراءات توقفت بسبب عدم إرسال وزارة الخارجية ما يفيد أنها وقعت اتفاقاً مع المعهد حسبما تطلب قانون الجمعيات الأهلية .

الأمر الذى يتضح معه أن المعهدين الأمريكيين المشار إليهما يعملان داخل مصر بالمخالفة لأحكام القانون وهو الأمر الذى يثير الدهشة والاستفهام عن سبب تركهما القيام بذلك دون اتخاذ أى إجراء قانوناً ضدهما لوقف هذا النشاط ومنعه سيما أنه يخالف القواعد المنظمة لعمل مثل هذه المنظمات داخل البلاد، أو حتى اتخاذ ما يلزم نحو إضفاء الصفة القانونية لقيامهما بنشاطهما بل ترك الأمر دون اتخاذ اللازم سواء من قبل وزارة التضامن الاجتماعى التى كان ينبغى عليها الإبلاغ عنهما لاتخاذ الإجراءات القانونية لوقف نشاطهما وتحريك الدعوى الجنائية قبلهما وفقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٢ ، أو من قبل وزارة الخارجية لإضفاء الصفة القانونية على نشاطهما عن طريق التعاقد معهما بشكل رسمى ، سيما وأن نشاطهما بدأ من عام ١٩٩٥ كما هو مذكور بالتقارير الواردة من تلك الجهات عن هذين المعهدين أو المنظمتين .

ثالثاً : مؤسسة محمد علاء مبارك :

- تم تحويل مبلغ ٨٦ مليون و ١٥٠ ألف جنيهاً مصرياً إلى مؤسسة " محمد علاء مبارك " وذلك على التفصيل الآتى :
- مبلغ ٢٨ مليون و ٥٠٠ ألف جنيهاً مصرياً كتبرع وارد من " دولة الإمارات العربية المتحدة " بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢ .

- مبلغ ٢٩ مليون و ٢٠٠ ألف جنيه كتبرع وارد من مؤسسة " منارة الإمارات العربية المتحدة بأبو ظبى " بتاريخ ٢٠١١/١/٢٤ .
- مبلغ ٢٨ مليون و ٤٥٠ ألف جنيه من " وزارة المالية بسلطنة عمان " بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤ .

رابعا : جمعية كاريتاس :

تبين تحويل مبالغ مقدارها حوالى ١٥٥ مليون ٧٣٤ ألف جنيه إلى هذه الجمعية على النحو التالى :

شهر نوفمبر ٢٠١٠ تم تحويل ٧٩ مليون و ٦٢٥ ألف جنيه وشهر فبراير ٢٠١١ (٢١ فبراير) تم تحويل مبلغ (٧٦ مليون و ١٠٩ ألف جنيه) .

وما تلحظه اللجنة بشأن هاتين الجمعيتين (محمد علاء مبارك وكارتياس) ضخامة المبالغ النقدية المحولة لهما قبل وبعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

قطـــاع الأمن الوطنى بوزارة الداخلية

وبتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١١ و ٢٥ أغسطس ٢٠١١ ورد إلى اللجنة كتابا السيد اللواء/ رئيس قطاع الأمن الوطنى مرفقا بهما ملف القطاع بما لديه من معلومات عن قيام منظمات المجتمع المدنى الأجنبية والمصرية المرخص لها أو الغير مرخص لها بتلقى أموال من دول أو جهات أجنبية دون اتباع الطريق القانونى.

وبفحص الملفين تبين للجنة الآتى : أن المعلومات الموجودة لدى قطاع الأمن الوطنى تفيد أن :

أولاً : الجهات المانحة الأمريكية هى :

(١) **مؤسسه فريدوم هاوس** :

منظمة غير حكوميه و لها فرع بمصر . تهدف إلى الدفاع عن الحرية والديمقراطية .

(٢) **مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط** :

تدعو إلى نشر الديمقراطية و التواصل مع العالم العربى من خلال تمويل مشاريع المنظمات الحقوقية فى مراقبه الانتخابات و الإصلاح السياسى.

(٣) **الوقفية الأمريكية للديمقراطية** :

تدعم منظمات المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط وشرق أوروبا و ترتبط بعلاقات وثيقة مع الدكتور / سعد الدين محمد إبراهيم رزق رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية . وهى تعد من اكبر الجهات الأمريكية التى قدمت تمويلاً للمنظمات المصرية الغير حكوميه و ذلك بالتعاون مع المعهد الديمقراطى الأمريكى.

(٤) **هيئة الوقفية الأمريكية** :

تُعد إحدى المؤسسات الأمريكية التى تقوم بدعم مشروعات مؤسسات المجتمع المدنى بمنطقة الشرق الأوسط ودول شرق أوروبا خاصةً المشروعات التى تتعلق بالديمقراطية ويرأسها الأمريكى / كارل جريشمان " يهودى الديانة ") .

(٥) **المؤسسة الأمريكية الدولية لأنظمة الانتخابات** :

منظمة غير حكوميه و لها فروع بأكثر من مائه دواله ، وفرع بمصر ، تنفذ مشروعات تتعلق بزيادة الوعى بحقوق المعاقين ودعم العمليات الانتخابية.

(٦) **منظمه المجتمع المفتوح** :

منظمة غير حكومية تمول الحركات الاحتجاجية فى مختلف دول العالم، وآخرها الانقلاب الذى وقع مؤخراً فى جورجيا .

ثانياً : الجهات المانحة الغير أمريكية :

(١) المفوضية الأوروبية .

(٢) مبادرة الشراكة الأورومتوسطية التابعة للإتحاد الأوروبى .

(٣) الوكالة السويدية للتنمية .

ثالثاً : الجهات التى تلقت المنح الأمريكى داخل مصر :

(١) **المعهد المصرى الديمقراطى** :

مؤسسة مصرية غير شرعية . أسسها بعض من شباب حركة ٦ أبريل والمدونين على الإنترنت . حصلت على مبالغ قدرها ٥٢٢٥٨٦ دولار أمريكى (حوالى ٣ مليون و ٨٠٠ ألف جنيها مصرياً) . وهذه المبالغ مخصصة لتنفيذ مشروع حول الشفافية فى الانتخابات المقبلة ، وتفعيل مشاركة الشباب فى العملية السياسية ولتمويل تأسيس فروع للمعهد ببعض المحافظات . وقد تلقت تلك المبالغ من منظمة الوقفية الأمريكية ومن مؤسسة فريدوم هاوس ومن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية .

(٢) **مركز دار المستقبل للاستشارات القانونية و دراسات حقوق الإنسان :**

مؤسسة غير شرعية أسسها بعض من شباب حركة ٦ ابريل . حصل على مبالغ قدرها ٢٦٢٠٠٠ دولار أمريكى (حوالى مليون و ٥٤٥ ألف و ٨٠٠ جنيها مصرياً) . و هذه المبالغ مخصصه لتنفيذ مشاريع دعم و تمكين شباب المدافعين، و تعبئه الشباب لقيادة حملات الناخب فى مصر ، و مكافحه الفساد ، و مشروع دعنا نصوت . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية ومؤسسة فريدوم هاوس ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية .

(٣) **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية :**

جمعية غير شرعية ، أسسه الدكتور/ سعد الدين إبراهيم . تلقت مبلغ ٧٥ ألف دولار لإقامة ندوات و إصدار مجله أسبوعيه . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٤) **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان :**

منظمة مصرية شرعية برئاسة المحامى حافظ أبو سعدة . تلقت ٣٠٠ ألف دولار أمريكى لتنفيذ مشروع حول مراقبة الانتخابات . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٥) **جمعيه التنمية الإنسانية بالمنصورة :**

جمعيه شرعيه تهدف إلى دعم التنمية البشرية من خلال رفع الوعى السياسى . و تلقت ٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع حول المواطنة . وذلك من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٦) **مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضه العنف :**

جمعية غير شرعية تهدف إلى نشر ثقافة التسامح و مواجهه التعصب . تلقى مبلغ ٥٠ ألف دولار للقيام بمشروع يهدف لاستضافة النشطاء العرب لتدريبهم على استخدام الإنترنت للتحول الديمقراطى . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٧) **الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان** :

جمعية غير شرعية . تلقت مبلغ ٥٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع حول كيفيه نشر الديمقراطية عبر الإنترنت . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٨) **المجموعة المتحدة للاستشارات القانونية** :

جمعية غير شرعية أسسها المحامى نجاد البرعى و لها نشاط فى ورش العمل والتدريب و تنظيم المؤتمرات . تلقت مبالغ قدرها ٨٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشروعات لمراقبه الانتخابات و دعم حرية التعبير وتحسين البيئة القانونية للمنظمات . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٩) **مركز دعم التنمية و التأهيل المؤسسى** :

ويقوم بتنفيذ أنشطة لمكافحه دعم الفساد . تلقى ٥٢٩ ألف دولار لتنفيذ مشروع لمراقبه الانتخابات البرلمانية و مشروع تدريب الناشطين السياسيين على مقاومه التجسس على هواتفهم المحمولة من أجهزة الأمن . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٠) **المكتب العربى للقانون** :

مؤسسة غير شرعية تقوم بتنفيذ بعض المشروعات الحقوقية مع منظمات حقوق الإنسان . تلقى ٢٥٠الف دولار لدعم منظمات المجتمع المدنى فى اتجاه تعزيز الشفافية بالمجتمع . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١١) **مؤسسه عالم واحد للتنمية و رعاية المجتمع** :

مؤسسة شرعية . تقوم بنشر مفاهيم حقوق الإنسان و دعم و رفع مستوى التعليم. تلقت دعماً ٥٥ ألف دولار لتنفيذ مشروع حول تطوير المشاركة فى المجتمع . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٢) **جمعيه " مجتمعنا " من اجل التنمية و حقوق الإنسان** :

منظمة شرعية . تهدف إلى التوعية بالحقوق الدستورية و القانونية و نشر مبادئ حقوق الإنسان . تلقت دعماً ٢٥ ألف دولار لتنفيذ مشروع تأهيل مشاركه الشباب فى المجالس المحلية . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٣) **مؤسسه فارس للرعاية الاجتماعية بالمنصورة** :

منظمة شرعية . تهدف نشر الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان . تلقت دعماً ٢٥الف دولار لتنفيذ مشروع نشر الديمقراطية بأوساط النشطاء بالدقهلية. وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٤) **جمعيه نظرة للدراسات النسوية** :

جمعية شرعية . تعمل فى مجال حقوق مطالب المرأة . تلقت دعماً ٢٤الف دولار لتنفيذ مشروع المساواة بين الجنسين فى المجال السياسى . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٥) **المجلس العربى لدعم المحاكمة العادلة و حقوق الإنسان** :

مؤسسة شرعية . تهدف لرفع الوعى القانونى و الثقافى لدى المحامين خصوصاً فى ضمانات المحاكمة العادلة . تلقت دعماً ٢٥ ألف دولار لتنفيذ برنامج دعم حقوق المعتقلين . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٦) **الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق و الحريات** :

مؤسسة شرعية . تهدف لنشر ثقافة حقوق الإنسان . تلقت دعماً ٤٦ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم حقوق المرأة . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٧) **جمعية " يالا نشارك " للتنمية المجتمعية :**

جمعية شرعية . تقدم المساعدة الاجتماعية و القانونية للمرأة . تلقت دعماً ١٩ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم مشاركه الشباب فى تطوير محافظه حلوان . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٨) **جمعيه التواصل للتنمية و الحوار :**

جمعية شرعية . تلقت دعماً ٢٥ ألف دولار لتنفيذ مشروع كيفيه إنتاج أفلام قصيرة، و نشر الإعلام الجديد . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(١٩) **جمعيه " أيادينا " للتنمية الشاملة :**

جمعية شرعية . تعمل فى رفع الوعى بحقوق الإنسان . تلقت دعماً ٢١ ألف دولار لتنفيذ مشروع تنميه مهارات الشباب بمحافظه المنيا. وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٠) **مركز " أولاد الأرض " لحقوق الإنسان :**

مؤسسة شرعية . تهدف إلى الدفاع عن الفلاحين و عمال الزراعة . تلقت دعماً ٢٦الف دولار لتنفيذ مشروع حصول الطبقة العاملة على حقوقها . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢١) **المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى و حقوق الإنسان :**

مؤسسة غير شرعية . تهدف لمراقبه الانتخابات النقابية . تلقت دعماً ٣٧ ألف دولار لتنفيذ مشروع يتعلق بمؤسسات الدولة الجديدة و جعلها حرة . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٢) **مركز الحق للديمقراطية و حقوق الإنسان :**

مؤسسة غير شرعية . يهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان . تلقى دعماً ٢٥ ألف دولار لرفع كفاءة الإعلام المحلى . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٣) مؤسسه التعزيز الكامل للمرأة و التنمية :

مؤسسة غير شرعية . تلقت مبلغ ٢٥ ألف دولار لتنفيذ مشروع تدعيم مشاركه المرأة فى التجارة و القطاع الخاص . وقد تلقى تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٤) إتحاد المحامين النسائى :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٢٤ ألف دولار لتأهيل مشاركه المحاميات فى المناصب القيادية فى نقابه المحامين . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٥) مؤسسه " بكره للإنتاج الإعلامى و الدراسات الإعلامية و حقوق الإنسان:

مؤسسة غير شرعية . تلقت مبلغ ٢٥ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم دور الإعلام فى تغطيه الأحداث . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية.

(٢٦) مركز السلام و التنمية البشرية :

مؤسسة غير شرعية . تلقت مبلغ ٤٤ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم الكوادر البشرية للمشاركة فى البرلمان المصرى . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٧) المركز المصرى لحقوق التعليم :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٦١ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم شبكه المعلمين المستقلين من اجل إنشاء إتحاد ديمقراطى لهم ، ودعم الديمقراطية من أجل المشاركة فى البرلمان . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٨) الأكاديمية الديمقراطية المصرية :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٦١ ألف دولار لتنفيذ مشروع تأهيل التواصل فى الفن ووسائل الإعلام . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٢٩) **مركز أسرة المستقبل الجديد للدراسات القانونية و حقوق الإنسان** :

مركز غير شرعى . تلقى مبلغ ٢١ ألف دولار لتنفيذ مشروع تفعيل دور الشباب بالمجتمع . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٠) **مركز " حقوق الناس "** :

مركز غير شرعى . تلقى دعماً ٧٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع توعيه المواطن بالقوانين و الحقوق و الواجبات . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية.

(٣١) **إتحاد التنمية البشرية** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم شباب الصحفيين و المحامين و النشطاء بالدقهلية . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٢) **محامو العدل و السلام** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٣٤ ألف دولار لتنفيذ مشروع التواصل بين المواطن و المستولين المحليين . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية.

(٣٣) **نظرات جديدة للتنمية الاجتماعية** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٣٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم مهارات الشباب فى مواجهه التحديات . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٤) **إتحاد السياسة من اجل مجتمع مفتوح** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٥٩ ألف دولار . لتنفيذ مشروع تدعيم مراكز السياسة المصرية التى تؤثر فى إحلال الديمقراطية . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٥) **مركز " رؤية للتنمية و دراسات الإعلام "** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٢٤ ألف دولار أمريكى لتنفيذ مشروع العمل على رفع كفاءة الانتخابات الصحفية . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٦) **المركز الإقليمى للأبحاث و الاستشارات** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٢٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم دور المرأة لعضويه البرلمان . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٧) **إتحاد التنمية الريفية** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٣٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع تأسيس مجالس محليه تخدم التنمية الريفية . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٣٨) **معهد السلام للسلام و العدل** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً . ٥٠ ألف دولار لتنفيذ مشروع تغيير الخطاب الدينى ونشر مبادئ التسامح . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية.

(٣٩) **إتحاد تنميه المجتمع و المرأة و الطفل و البيئة** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٢٤الف دولار لتنفيذ مشروع دعم حرية المرأة و حماية الطفل و الحفاظ على البيئة . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٤٠) **مركز التكنولوجى لحقوق الإنسان** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٢٢ ألف دولار لتنفيذ مشروع دعم ثقافة حقوق الإنسان . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

(٤١) **مركز الشفافية للتدريب التنموى و الدراسات التنموية** :

مؤسسة غير شرعية . تلقت دعماً ٩ آلاف دولار لتنفيذ مشروع تنميه القوى البشرية ودعم الشفافية فى خطط التنمية فى الريف . وقد تلقت تلك المبالغ من هيئة الوقفية الأمريكية .

و أما بالنسبة للتمويل (الغير أمريكى) لمنظمات المجتمع المدنى فقد كان على النحو التالى :

الجمعيه المصرية للنهوض بالمشاركة الاجتماعية :

مؤسسة شرعية تلقت ٣٠٠ ألف يورو من مبادرة الشراكة الأورومتوسطية لتنفيذ مشروع مراقبه للانتخابات القادمة .

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان :

مؤسسة غير شرعية ، تقوم بإعداد أبحاث حول حال حقوق الإنسان بمصر . تلقت ٣٠٠ ألف يورو من مبادرة الشراكة الأورومتوسطية لتنفيذ مشروع مراقبه الانتخابات القادمة .

مؤسسه النقيب للتدريب و دعم الديمقراطية :

مؤسسة شرعية تهدف تدريب المحامين على مبادئ حقوق الإنسان و تدعيم نشاط المعتدلين من المحامين فى مواجهه الأخوان . تلقت ١٠ مليون جنيه من الوكالة السويدية للتنمية لتنفيذ مشروع مراقبه الانتخابات بمشاركه المحامين .

مركز هشام مبارك للقانون :

مؤسسة غير شرعية . تعمل فى مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان . تلقت مبلغ ١٥٠ ألف يورو من المفوضية الأوروبية .

أفاد تقرير قطاع الأمن الوطنى بوزارة الداخلية عن موقف المنظمات الأمريكية العاملة فى أنشطه التحول الديمقراطى فى مصر وذلك على النحو الآتى :

المعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكى : NDI

منظمه أمريكية لها مقر بواشنطن تهدف تعزيز الديمقراطية و دعم المصالح الأمريكية القومية ببلدان الشرق الأوسط . عن طريق تمويل منظمات المجتمع المدنى لاتخاذ خطوات إصلاح ديمقراطى . و ليس لها فرع بمصر. و عقب ٢٥ يناير حصلت على دعم من (هيئه المعونة الأمريكية) ٥ مليون دولار لدعم التحول الديمقراطى فى مصر و نظمت دورات تثقيفية لشباب الثورة و خاصة شباب ٦ ابريل . كما تشارك مع " هيئه الوقفية الأمريكية " فى تمويل عدد من منظمات المجتمع المدنى لنشر الديمقراطية و مراقبه الانتخابات القادمة .

المعهد الجمهورى الأمريكى : IRI

مؤسسه أمريكية . تهدف إلى دعم ونشر الديمقراطية فى العالم . مقرها بواشنطن . و لها مقر بمصر . و نظمت العديد من الدورات التدريبية لمنظمات المجتمع المدنى بالأردن حول تعزيز الديمقراطية و مراقبه الانتخابات . و أبرمت بروتوكول تعاون مع منظمتين مصريتين هما (الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة الاجتماعية) و (الجمعية المصرية لنشر و تنميه الوعى) و هما جمعيتان قانونيتان ، لتنفيذ مشروع تعزيز مصداقية الانتخابات البرلمانية من خلال آلية تعتمد على منهجيه الفرز السريع .

وبتاريخ ٢٠١١/٨/٢٧ ورد إلى اللجنة كتاب السيد اللواء/ مدير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية مرفقا به مذكرة الإدارة بما انتهى إليه فحص المأمورية الموكلة لها من قبل اللجنة.

وقد تضمنت المذكرة أن كلا من منظمة KONRAD ADENAUER STIFTUNG والمعهد الديمقراطى القومى للشئون الدولية وهما غير تابعين لوزارة التضامن الاجتماعى و لا يخضعا لرقابتها المالية قد تلقت الأولى تحويلات على حسابها من المؤسسة الرئيسية بدولة ألمانيا بلغت ٤٠٠ ألف يورو خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٦ حتى ٢٠١١/٦/٣٠ وتلقى الثانى تحويلات من الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت المليون دولار منذ بداية فتح حسابه عام ٢٠٠٥.

كما تضمنت المذكرة رصد المتابعة لوسائل الإعلام لما قرره السيد/ أسامة الدليل المحرر بمجلة الأهرام العربى من أن لديه معلومات مؤكدة عن تلقى هيئة الإغاثة الكاثوليكية لتحويلات بلغت حوالى مليون دولار منذ بداية الثورة. و قد أنبأ الاستعلام عنها عن عدم تابعيتها لوزارة التضامن الاجتماعى و عدم خضوعها لرقابته المالية.

وقد أرفق بالمذكرة المقدمة من الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة مرفقات تثبت صحة ما جاء بالمذكرة .

وزارة الخارجيـــة

بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١١ ورد إلى اللجنة رد وزارة الخارجية بما لديها من معلومات عن الواقعة محل التقصى متضمنا أن السفيرة الأمريكية آن باترسون قررت فى معرض جلسة الاستماع بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى المنعقدة بمناسبة ترشيحها سفيرة لمصر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١١. قررت أن المعهد الجمهورى الدولى IRI و المعهد الديمقراطى الوطنى NDI والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية IFES (المسجلة فى مصر بموجب القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) تلقوا ٤٠ مليون دولار خلال الأسابيع الماضية تدعيما لدور الولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطى فى مصر.

المخابرات العامة

بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١١ ورد إلى اللجنة ردا على خطاباتها كتاب السيد أمين عام المخابرات العامة تضمن الآتى:

*وجود منظمات غير حكومية مصرية تعمل خارج إطار قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ و تتلقى تمويلا أجنبيا و تمارس أنشطة الجمعيات و هى مبينة تفصيلا فى خطاب المخابرات العامة المرفق و مبينة مقارها و جهة التمويل ومديروها وهى:

م	اسم المنظمة	جهة التمويل	مدير المنظمة	ملاحظات
١	المجموعة المتحدة محامون – استشاريون	المعونة الأمريكية	المحامي / نجاد البرعي	مكتب محاماة وفقاً للقانون رقم ١٧ لعام ١٩٨٣– الخاص بالمهن القانونية
٢	مركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي DISC	المعونة الأمريكية السفارة الأمريكية	المدعو / كمال نبيل سدرا	شركة مدنية
٣	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان	الاتحاد الأوروبي	المدعو / بهي الدين حسن	شركة مدينة
٤	المعهد المصري الديمقراطي	أمريكا	المدعو/ حسام الدين على أحمد المدعو/ باسم سمير عوض المدعوة/ إسراء عبد الفتاح احمد على راشد	شركة مدينة
٥	مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف	الاتحاد الأوروبي الوقف الوطني الأمريكي NED	المدعو/ احمد سميح محمد فرج	شركة مدينة
٦	المركز المصري لحقوق السكن	الاتحاد الأوروبي	المدعو/ منال ممدوح الطيبي	شركة مدينة
٧	مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية	أمريكا الاتحاد الأوروبي	المدعو/سعد الدين إبراهيم	شركة مدينة
٨	المبادرة المصرية للحقوق الشخصية	الاتحاد الأوروبي	المدعو/حسام الدين محمد على بهجت	شركة مدينة
٩	المكتب العربي القانوني	المعونة الأمريكية	المدعو/ياسر عبد الجواد	مكتب محاماة وفقاً للقانون رقم ١٧ لعام ١٩٨٣
١٠	المنظمة العربية للإصلاح الجنائي	المعونة الأمريكية	المدعو/محمد زارع	مكتب محاماة وفقاً للقانون رقم ١٧ لعام ١٩٨٣

م	اسم المنظمة	جهة التمويل	مدير المنظمة	ملاحظات
١١	دار المستقبل للاستشارات القانونية وحقوق الإنسان	مبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا .MEPI مؤسسة الوقف الوطني الأمريكي NED	المدعو/احمد صلاح الدين عطية المدعو/احمد ماهر إبراهيم طنطاوي المدعو/خالد محمد إبراهيم طه المدعو/عزت بيدروس بدواني	شركة مدينة
١٢	مركز (مبادرة) لدعم قيم التسامح والديمقراطية	مؤسسة فريدريش ناومان . المعهد الجمهوري الأمريكي	المدعو/السيد بسيوني السيد	شركة مدينة
١٣	مركز الأرض لحقوق الإنسان	الاتحاد الأوروبي	كرم صابر إبراهيم	شركة مدينة
١٤	مركز النديم لعلاج ضحايا العنف والتعذيب	الشبكة الدولية للمراكز العاملة في تأهيل ضحايا التعذيب – شبكة أمان – مجموعة سالمة العربية للطب النفسى	د/ ماجدة عدلى د/ هويدا عدلى د/عايدة سيف الدولة	شركة مدنية عيادة طبية
١٥	المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	الاتحاد الأوروبى	خالد على عمر	
١٦	مركز هشام مبارك للقانون	الإتحاد الأوروبى	أحمد سيف الإسلام محمد	شركة مدنية

(الملحق / ب)

المنظمات الأجنبية التي فتحت مكاتب لها بالبلاد

(دون الحصول على تصريح)

م	اسم المنظمة	الجنسية	المدير المسئول	ملاحظات
١	المعهد الجمهورى الدولى IRI	أمريكا	الأمريكى من أصل لبنانى / صامويل لحود المصرية / مروة صلاح عبده عبد الرحمن	
٢	المعهد الديموقراطى الدولى NDI	أمريكا	الأمريكية / جولى هيجيز الأمريكية من أصل سورى / ليلى وداد هاشم جعفر	
٣	مؤسسة فريدوم هاوس (بيت الحرية)	أمريكا	الأمريكى من أصل مصرى / شريف منصور المصري / باسم فتحى محمد على المصري/ محمد عبد العزيز (المنسق العام)	تم افتتاح المكتب في يونيو ٢٠١١

النتائج التى توصلت إليها اللجنة

بناء على ما تقدم وما توصلت إليه اللجنة من بيانات ومعلومات وحقائق عن موضوع التمويل الأجنبى للمؤسسات الغير حكومية التى لها نشاط داخل جمهورية مصر العربية يمكن التأكيد على النتائج الآتية :

أولاً : أن الجهات المعنية بمسألة التمويل الأجنبى للمنظمات غير الحكومية العاملة فى مصر والتى تم مخاطبتها من قبل اللجنة للإفادة بالمعلومات والبيانات المتوافرة لديها بشأن هذا الموضوع هى :

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

٢- وزارة التضامن الاجتماعى .

٣- قطاع الأمن الوطنى بوزارة الداخلية .

٤- جهاز المخابرات العامة .

٥- الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية .

٦- وزارة الخارجية .

وأن الجهات المعنية والتى تم مخاطبتها ولكنها لم توافى اللجنة بما لديها من معلومات عن هذا الموضوع هى :

(١) الرقابة الإدارية . (٢) وحدة غسل الأموال بالبنك المركزى .

ثانياً : أن الهدف من وراء تشكيل اللجنة هو تقصى الحقائق بشأن موضوع التمويل الأجنبى للمنظمات الغير حكومية داخل مصر خاصة التمويل القادم من الولايات المتحدة الأمريكية للمعهدين الديمقراطى الدولى الأمريكى والجمهورى الأمريكى إلا أنه وبناء على ما توصلت إليه اللجنة من حقائق ومعلومات وبيانات فقد ارتأت توسعة مهمتها للحصول على البيانات المتعلقة بالتمويل الأجنبى بصفة عامة دون الاقتصار على التمويل الأمريكى فقط ، ونشير فى هذا المقام بأن اللجنة قد شاركت فى

أعمال لجنة مشكلة بوزارة الدفاع معنية أيضاً بمناقشة موضوع التمويل الأجنبى للمنظمات الغير حكومية داخل مصر ، وبذلك يلزم التنسيق بين ما توصلت إليه لجنة تقصى الحقائق بوزارة العدل مع ما توصلت إليه لجنة وزارة الدفاع المشار إليها تحقيقاً للمصلحة العامة ووضع الحلول المناسبة فى هذا الموضوع .

ثالثاً : أن من أهم أغراض تشكيل اللجنة بالإضافة إلى الحصول على المعلومات اللازمة عن موضوع التمويل الأجنبى للمنظمات غير الحكومية من قبل الجهات المعنية ذات الصلة بذلك الموضوع هو تحديد الموقف القانونى لعمليات التمويل الأجنبى التى تمت فى الفترة ما قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها وحتى إعداد هذا التقرير . وترتيباً على ما تقدم فإنه يمكن تحديد الموقف القانونى فى النقاط الآتية :

القانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٢
بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية

(١) تبين وجود منظمات غير حكومية غير قانونية أجنبية ومصرية تقوم داخل مصر بالعديد من الأنشطة ذات الطابع السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الخيرى أو الأهلى دون الحصول على ترخيص للقيام بتلك الأنشطة من الجهات المختصة بذلك (وزارة التضامن الاجتماعى أو وزارة الخارجية) على حسب الأحوال وهى :

- المعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكى .
- المعهد الجمهورى الدولى الأمريكى .
- مؤسسة فريدوم هاوس الأمريكية .
- مركز دار المستقبل للاستشارات القانونية و دراسات حقوق الإنسان.
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

- مركز هشام مبارك للقانون .
- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية .
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .
- مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضه العنف .
- المجموعة المتحدة للاستشارات القانونية .
- المكتب العربى للقانون .
- المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى و حقوق الإنسان .
- مركز الحق للديمقراطية و حقوق الإنسان .
- مؤسسه التعزيز الكامل للمرأة و التنمية .
- إتحاد المحامين النسائى .
- مؤسسه " بكره " للإنتاج الإعلامى و حقوق الإنسان .
- مركز السلام و التنمية البشرية .
- الأكاديمية الديمقراطية المصرية .
- مركز " حقوق الناس " .
- إتحاد التنمية البشرية .
- مركز أسرة المستقبل الجديد للدراسات القانونية و حقوق الإنسان .
- محاموا العدل و السلام .
- " نظرات جديدة للتنمية الاجتماعية " .
- إتحاد السياسة من اجل مجتمع مفتوح .
- مركز " رؤية للتنمية و دراسات الإعلام " .
- المركز الإقليمى للأبحاث و الاستشارات .
- إتحاد التنمية الريفية .
- معهد السلام للسلام و العدل .
- إتحاد تنميه المجتمع و المرأة و الطفل و البيئة .
- مركز التكنولوجى لحقوق الإنسان .

- مركز الشفافية للتدريب التنموى و الدراسات التنموية .
- مركز دعم التنمية و التأهيل المؤسسى DISC.
- المركز المصرى لحقوق السكن.
- المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
- المنظمة العربية للإصلاح الجنائى.
- مركز (مبادرة) لدعم قيم التسامح و الديمقراطية.
- مركز الأرض لحقوق الإنسان.
- مركز النديم لعلاج ضحايا العنف و التعذيب.
- المركز المصرى للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

الأمر الذى يثير بشأنها ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة ثانياً (أ) من المادة (٧٦) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتى نصت على " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

(أ) أنشأ كياناً تحت أى مسمى يقوم بنشاط من أنشطة الجمعيات أو المؤسسات الأهلية دون أن يتبع الأحكام المقررة فى هذا القانون .

(٢) ارتكاب ٢٨ منظمة أهلية من المشار إليها فى الفقرة السابقة للجريمة المنصوص عليها فى البند (ج) من الفقرة ثانياً من المادة (٧٦) من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية وهى :

" تلقى بصفته رئيساً أو عضواً فى جمعية أو مؤسسة أهلية سواء كانت هذه الصفة صحيحة أو مزعومة أموالاً من الخارج دون موافقة الجهة الإدارية " .

والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هى ذات العقوبة المقررة فى المادة (٧٦) فى فقرتها الثانية وهى الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فضلاً عن العقوبة المقررة بالمادة (٧٦) فى فقرتها الأخيرة والتى نصت على " وفى الحالات المشار إليها فى البنود (ج ، د ، هـ) تقضى المحكمة كذلك بإلزام المحكوم عليه بغرامة تعادل قدر ما تلقاه أو أرسله أو جمعه أو أنفقه أو ضارب به أو تصرف فيه من أموال ، بحسب الأحوال ، وتؤول حصيلة تلك الغرامة إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجمعيات أو الكيانات المرتكبة لهذه الجريمة والمبالغ النقدية التى تحصلت عليها بالمخالفة لأحكام القانون وهذه الجمعيات هى :

- مركز دار المستقبل للاستشارات القانونية و دراسات حقوق الإنسان (٢٦٢٠٠٠ دولار) .
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٣٠٠ ألف يورو) .
- مركز هشام مبارك للقانون (١٥٠ ألف يورو و ١٥ ألف دولار) .
- مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية (٧٥ ألف دولار) .
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (٥٠ ألف دولار) .
- مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضه العنف (٥٠ ألف دولار).
- المجموعة المتحدة للاستشارات القانونية (٨٢٠ ألف دولار) .
- المكتب العربى للقانون (٣٥٠الف دولار) .
- المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدنى و حقوق الإنسان (٣٧الف دولار).
- مركز الحق للديمقراطية و حقوق الإنسان (٢٥ ألف دولار) .
- مؤسسه التعزيز الكامل للمرأة و التنمية (٢٥ ألف دولار) .
- إتحاد المحامين النسائى (٢٤ ألف دولار) .
- مؤسسه " بكره " للإنتاج الإعلامى و حقوق الإنسان (٢٥ ألف دولار) .

- مركز السلام و التنمية البشرية (٤٤ ألف دولار) .
- الأكاديمية الديمقراطية المصرية (٦١ ألف دولار) .
- مركز " حقوق الناس " (٧٠ ألف دولار) .
- إتحاد التنمية البشرية (٢٠ ألف دولار) .
- مركز أسرة المستقبل الجديد للدراسات القانونية وحقوق الإنسان (٢١ ألف دولار) .
- محاموا العدل و السلام (٣٤ ألف دولار) .
- " نظرات جديدة للتنمية الاجتماعية " (٣٠ ألف دولار) .
- إتحاد السياسة من اجل مجتمع مفتوح (٥٩ ألف دولار أمريكى) .
- مركز " رؤية للتنمية و دراسات الإعلام " (٢٤ ألف دولار) .
- المركز الإقليمى للأبحاث و الاستشارات (٢٠ ألف دولار) .
- إتحاد التنمية الريفية (٣٠ ألف دولار) .
- معهد السلام للسلام و العدل (٥٠ ألف دولار) .
- إتحاد تنميه المجتمع و المرأة و الطفل و البيئة (٢٤ ألف دولار).
- مركز التكنولوجى لحقوق الإنسان (٢٢ ألف دولار) .
- مركز الشفافية للتدريب التنموى و الدراسات التنموية (٩ آلاف دولار)

(٣) الثابت مما قررته السفيرة آن باترسون و أكده تقرير وزارة الخارجية و وزارة التخطيط و التعاون الدولى من قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى غضون الأسابيع القليلة الماضية بإعطاء مبلغ ٤٠ مليون دولار لكل من المعهد الوطنى الديمقراطى و المعهد الجمهورى الدولى لتخصص لتعليم السياسيين يشكل فى حقها الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ فقرة أولا من القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية و التى تنص على أن:

المادة ٧٦: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر يعاقب على الجرائم الواردة فى هذا الباب بالعقوبات التالية:

أولا: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة و بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

(أ) ..... .

(ب) باشر نشاطا من الأنشطة المنصوص عليها فى البنود (١،٢،٣) من المادة ١١ من هذا القانون.

.....

ولما كانت المادة ١١ سالفة البيان تحظر على الجمعيات ممارسة أى نشاط سياسى تقتصر ممارسته على الأحزاب السياسية و كان تعليم السياسيين هو نشاط يقتصر على الأحزاب السياسية ومن ثم يكون قيام المعهد الوطنى الديمقراطى والمعهد الجمهورى الدولى ومؤسسة فريدوم هاوس وغيرها من المنظمات القائمة على تلك الأنشطة بفعل ذلك خرقا لنص المادة (١١) سالفة البيان .

قانـــون العقوبـــات

نصت المادة ٩٨/ج من قانون العقوبات على معاقبه كل من انشأ أو أسس أو نظم أو أدار فى جمهورية مصر من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئـــات أو أنظمـــة من أى نوع كان ذات صفة دولية أو فروعا لها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ونصت المادة ٩٨/د من ذات القانون على أن يعاقب بالسجن و بغرامه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بأيه طريقه أموالاً أو منافع من أى نوع كانت من شخص أو هيئه فى خارج الجمهورية أو فى داخلها متى كان ذلك فى سبيل

ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ أ و ٩٨ أ مكرر و٩٨ ب و ٩٨ ج و ١٧٤ من ذات القانون . وتحوى هذه النصوص المحال عليها الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨/ج المشار إليها .

كما نصت المادة ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات على أن:

"تقضى المحكمة فى الأحوال المبينة فى المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (أ) مكررا ، ٩٨ (ج) بحل الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو الفروع المذكورة و إغلاق أمكنتها و مصادرة الأموال و الأمتعة و الأدوات و الأوراق و غيرها مما يكون قد استعمل فى ارتكاب الجريمة أو أعد لاستعماله فيها .... ".

ولما كان الثابت من تقارير جهاز الأمن الوطنى والمخابرات العامة ووزارة التعاون الدولى ووزارة التضامن الاجتماعى أن كل من المعهد الأمريكى الديمقراطى NDI والمعهد الأمريكى الجمهورى الدولى IRI ومؤسسة فريدوم هاوس الأمريكيين، جميعهم لهم وجود داخل البلاد ويمارسون نشاطهم بالتعاون مع العديد من منظمات المجتمع المدنى ويتلقون فى سبيل ذلك أموالاً من الخارج ، حال أنهم لم يحصلوا على الموافقات الرسمية لمباشرة النشاط على نحو ما تطلب القانون ، مما يتوافر معه فى حقهم الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات سالفة البيان .

وغنى عن البيان أن كافة الجرائم سالفة الذكر يلزم إجراء التحقيقات بشأنها للوصول إلى أشخاص مرتكبيها من المسئولين عن تلك الجمعيات وسؤال ممثلى الجهات المانحة لها لإقامة الدليل الدافع على ارتكابهم تلك الجرائم ثم إحالتهم للمحاكمة الجنائية ، وهو الأمر الذى تتولاه بحسب الأصل النيابة العامة ، لذلك فإن اللجنة ترى ضرورة إحالة الأوراق إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فى تلك الوقائع الموجودة بالتقرير الماثل والمستندات المرفقة به .

أو أن يتاح للجنة القيام بمهمة التحقيق والإحالة فى حالة صدور قرار لندبها للقيام بذلك من السيد المستشار وزير العدل .

و ختاماً فإن اللجنة تورد ملاحظاتها وتوصياتها الآتية :

أولاً : يكون الغرض من التمويل الأجنبى للجمعيات فى الغالب ذا صبغة سياسية تتمثل فى ابتغاء التدخل فى شئون الدولة عن طريق استخدام المعونات تحقيقا لأغراض معينة أو انتصارا لفئة فى المجتمع على فئة أخرى عن طريق ضخ الأموال التى تحقق ذلك. وبالطبع فإن ذلك ليس فى مصلحة المجتمع إذ أنه يمثل خروجا على التوازن الطبيعى لجميع الفئات بشكل يضر بالمجتمع ويؤدى إلى تفككه و تعظيم الاختلافات والخلافات فيه بدلا من سعى أفراده إلى الذوبان فى باقى عناصر وأفراد أمتهم . كما أنه يؤدى إلى وجود عناصر خارجية و أهداف غريبة على الوطن تقوم بالعبث فى مقدراته بدلاً من جعل مصيره فى أيدى أبنائه.

والدليل على سوء نية بعض الجهات المانحة هو السعى الدائم كما أظهر التقرير إلى التحايل على القوانين و عدم إتباع الطرق الشرعية فى ضخ أموال المعونات و عدم الالتجاء إلى الشفافية فى إبداء مصادر إنفاق تلك الأموال حتى تكون على مرأى ومسمع من أجهزة الدولة وكافة مواطنيها.

وترى اللجنة تلافيا لتلك السلبيات وجوب مقاومتها وذلك بعدة وسائل أولها تشريعية تتمثل فى وجوب تغليظ العقوبات الواردة فى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية وقانون العقوبات وجعلها رادعة سواء فى حالة تكوين منظمات خارج الأطر الشرعية التى تكفل شفافية أدائها لنشاطاتها أو فى تلقيها الأموال أو فى إنفاقها فى الغرض المخصص لها .

ثانيـا : تبين للجنة أن " ملف المعونات الخارجية والتمويل الأجنبى " التي ترد للمنظمات والجمعيات الأهلية المصرية يحتاج أن تولى الدولة عناية كبيره له إذ يثبت من كافة المستندات التي قامت اللجنة بفحصها ، والواردة من عدة جهات رقابية وحكومية ، أن حجم المبالغ الواردة من الخارج إلى تلك المنظمات والجمعيات ضخم للغاية وأنه يتسم بصفات الديمومة والتلاحق وعدم الانقطاع . وهو ما يجعل الملف برمته أكثر حساسية وخطورة من أن تتولاه وزارة ما بمفردها، مما تقترح معه اللجنة إنشاء " هيئة مستقلة " تتولى الأشراف على هذا الملف ، ويحيث يكون لها – دون غيرها – حق منح الموافقة على ورود التبرعات الخارجية لتلك المنظمات والجمعيات ومقدارها. على أن يتم تزويد هذه الهيئة بما تحتاج له في مباشرة المهام الموكلة إليها من معلومات وبيانات لدى مختلف الأجهزة الرقابية بالدولة ووزارة التضامن الاجتماعى في هذا الصدد ، حتى نضمن اتخاذها قرارات صائبة تصب في صالح الشعب المصري في إطار من الشفافية الكاملة .

ويكون ذلك بموجب مرسوم بقانون يصدر في هذا الشأن تتولى وزارة العدل إعداده بمشاركة ممثلين عن الجهات والوزارات المعنية .

ثالثا: وجوب تفعيل دور وزارة التضامن الاجتماعى فيما يتعلق بالرقابة التى رسمها القانون على نشاطات و أداء منظمات المجتمع المدنى. و نود فى هذا المقام أن نلفت إلى ما ثبت من موافقة الوزارة على منح إحدى الجمعيات مبالغ يزيد مجموعها على ٢٩٦ مليون جنيه دون استيفاء الاشتراطات على النحو الذى ثبت بالتقرير الماثل ؛ و هو الأمر الذى يثير شبهة التلاعب الذى يصل إلى حد الجريمة المنصوص عليها فى المادة

٩٨/د من قانون العقوبـات والتـى عاقبت بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاز ألف جنيه كل من تسلم أو قبل مباشرة أو بالواسطة بأية طريقة أموالاً أو منافع من أى نوع كانت من شخص أو هيئة فى خارج الجمهورية متى كان ذلك فى سبيل ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ..... ٩٨/ب من هذا القانون .

وهو الأمر الذى توصى اللجنة بإجراء التحقيقات فى عن طريق النيابة العامة سيما وأن من المتعارف عليه أن جمعية أنصار السنة المحمدية لها ميول سلفية ومن المفترض أن التمويل الوارد إليها من جهات التمويل الخارجية قد استخدامه فى غير الأغراض التى تمارس عليها هذه الجمعية نشاطها ، مما يثير فى شأنها تلك الجريمة .

رابعا : وجوب تطبيق القوانين على المنظمات العاملة حاليا خارج الأطر الشرعية حتى يكون ذلك رادعا للتدخل الخارجى غير الشرعى فى شئون الوطن.

وفى هذا السياق فتود اللجنة أن تلفت النظر إلى الجرائم المثارة فى الأوراق وإلى أن العقوبات الواردة بها غير رادعة مما يلزم معه تعديلها على النحو الذى يحقق ذلك الردع .

خامسا: تبين للجنة أن الرقابة على مناحى صرف مبالغ التبرعات والهبات الواردة من الخارج للمنظمات والجمعيات الأهلية المصرية هو أمر بالغ الخطورة وعلى درجة عالية من الصعوبة .

أمـا بالنـسبة للخطـورة فقد ثبت للجنـة – علـى النحـو الـوارد تفـصيلاً بصلب التقرير – أن مئات الملايين من الجنيهات تم صرفها أو تخصيص

أوجه صرفها على نحو لا علاقة له بنشاط الجهة التي تلقت التحويل وهو أمر يفتح أوسع الأبواب للتلاعب والمساس بسلامة الوطن في هذه المرحلة الدقيقة .

وأما عن الصعوبة فلا تخفى على أحد ، إذا أن الأمر يتعلق بمئات الملايين من الجنيهات التي ترد بصفة دائمة من خارج البلاد إلى أعداد ضخمة من المنظمات والجمعيات الأهلية المنتشرة في كل محافظات مصر من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، بينما الواقع أكد عدم وجود أي جهة رقابية مسئولة صراحة عن مراقبة أوجه صرف هذا السيل المنهمر من الملايين . مما تقترح معه اللجنة إنشاء " فرع شرطة بوزارة الداخلية متخصص يكون لها مكاتب على مستوى الجمهورية بحيث يكون مراقبة صرف هذه المبالغ وضبط الانحرافات فيها هو دورها الوحيد .

سادساً : وجوب تعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ على النحو المذكور فى التقرير الماثل لإحكام التنظيم لعمليات تمويل الجمعيات وإنشائها والرقابة عليها وضم الجمعيات المنشأة بموجب اتفاقيات نمطية مع وزارة الخارجية إلى رقابة وإشراف وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية .

واللجنة تعرض هذا التقرير على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسيد المستشار وزير العدل لتقرير ما يلزم اتخاذه منى إجراءات بناء على ما ورد به من حقائق ووقائع تتعلق بمسألة التمويل الأجنبى للمنظمات الغير حكومية بمصر وما شاب ذلك من وقائع تثير شبهة عدة جرائم جاء ذكرها بالتقرير .

والله ولى التوفيق ،،

تحريرا فى /٩/٢٠١١

أعضاء اللجنة:

١- المستشار [illegible]

٢- المستشار أحمد سرتف نور

٣- المستشار [illegible]

رئيس اللجنة

[illegible]